الصفحات: من 288 إلى 301

التحديات التي تواجه تطبيق الجودة في التعليم العالي الجزائري في ظل نظام ل م د.

بن العربي أمحمد
جامعة الجلفة

بختي زهية
جامعة الجلفة

تاريخ الاستقبال: 2017/03/08 - تاريخ المراجعة: 2017/05/22 تاريخ النشر: 2017/06/25

ملخص المقال:

تولي معظم الدول اهتماما كبيرا بقطاع التعليم العالي،كونه من القطاعات الحساسة و الهامة و التي تزود مختلف المجالات بالقيادات و الكفاءات البشرية اللازمة لتنميتها و تطويرها،و قد حاولت معظم الدول تعديل و إصلاح نظامها التعليمي لمواكبة التغيرات الحاصلة في العالم خاصة مع التطورات التكنولوجية الكبيرة،والتي فرضت على كل الدول مجاراتها .

و هذا ماجعل الجزائر تسعى بكل طاقاتها البشرية والمادية لإصلاح التعليم العالي فيها،خاصة من خلال الإصلاح الأخير المتمثل في نظام ل م د ،الذي يعد نظاما عالميا تبنته الدول الأنجلوساكسونية والفرانكوفونية على حد سواء ،حيث أن هذا النظام يكفل توفير النوعية و الجودة في التكوين وكذا يقلص المدة اللازمة لتخريج الكفاءات و الرأسمال البشري المؤهل لقيادة مختلف القطاعات الاقتصادية و السياسية والاجتماعية في الدولة، و بالرغم من تطبيق نظام ل م د في الجزائر منذ سنة 2004 و تعميمه على مختلف الجامعات الجزائرية بداية من عام 2008،إلا أن هذا النظام مازال يعرف اختلالات حالت دون تحقيقه لهدفه الأسمى و هو الجودة في التعليم العالي خاصة مع وجود بعض المعوقات و العراقيل التي واجهته و مازالت تواجهه.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذه المقالة والتي سنتطرق فيها إلى نظام ل م د ويشمل تعريف نظام ل م د و أسباب اختياره و الهدف من اعتماده، كما سنحاول أن نعرف الجودة في التعليم العالي و مبادئها و أهميتها وكذا متطلبات و مراحل تطبيق الجودة في التعليم العالي،وسنعرج في الأخير إلى معوقات تطبيق الجودة في التعليم العالي الجزائري و الحلول المناسبة لها .

الملخص باللغة الانجليزية:

Most countries attach great importance to the higher education sector' which is a sensitive and important sector. They have tried to modify and reform their educational system to cope with the changes taking place in

the world' especially with the great technological developments. This is why Algeria is seeking all its human and material resources to reform its higher education' especially through the recent reform of the LMD system. This system ensures the provision of quality of training and reduces the time needed to graduate qualified human capital to lead the various sectors economic' political and social in the country. In spite of the implementation of the LMD system in Algeria since 2004 and its dissemination to the various Algerian universities starting in 2008' this system still knows the imbalances that prevented it from achieving its supreme goal' which is the quality of higher education' especially with some obstacles that Face it and still face it. This is what we will try to address through this article' by discussing the system of LMD' identifying the quality of higher education' the obstacles to the application of quality in Algerian higher education and appropriate solutions.

مقدمة:

الجودة و النوعية في التعليم العالي مسعى مختلف الدول و هدفها الأسمى،حيث من خلاله تضمن تنمية مستدامة و تطوير مستمر لمختلف المجالات،من خلال توفير مخرجات بشرية و كفاءات و إطارات قادرة على تسيير قطاعات الدولة خاصة الحساسة منها على أكمل وجه و بأفضل السبل،لذا أولت مختلف الحكومات خاصة في الجزائر أهمية بالغة بقطاع التعليم العالي و عملت على تطويره.

يعتبر نظام ل م د النظام الأخير الذي تبنته الجامعة الجزائرية و التي حاولت من خلاله تحسين نوعية التعليم العالي عن طريق تعديلات مست مختلف جوانب العملية التعليمية التعلمية ،حيث تم تعديل طرق التدريس و جعل الطالب محور العملية التعليمية و كذا الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريس،إضافة إلى تعديل طرق التقييم والانتقال، وتقليص مدة التكوين مع حصول الطالب على زاد معرفي معتبر و ذو نوعية،كل هذه التعديلات لم ترقى بالجامعة الجزائرية للمكانة التي تسعى للوصول إليها خاصة مع المشاكل التي تواجهها على مستوى قلة الإمكانيات البشرية والمادية وكذا قلة المعلومات و التركيز على الأهداف القصيرة المدى،و التي حالت دون تحقيق الجامعة للنوعية والجودة التي خططت و رسمت أهدافها لجعلها واقعا.

و للإجابة عن الإشكال المطروح نقوم بطرح التساؤلات التالية:

ماذا نقصد بنظام ل م د؟و ما الهدف من اعتماده في الجامعة الجزائرية؟

و ما هي متطلبات و مراحل تطبيق الجودة في التعليم العالي؟

و فيما تتمثل معوقات تطبيق الجودة في التعليم العالي الجزائري و الحلول المناسبة لها؟

أولا:نظام ل م د في الجزائر .

أ- التعريف بنظام ل م د في الجامعة الجزائرية:

هو وسيلة تعليمية جديدة في الجامعة الجزائرية، مستورد من أوروبا خضع لنظام اقتصاد السوق، ولنظام العولمة، وبحكم أن الجزائر واحدة من الدول التي تبنت أو تبنتها العولمة وجدت نفسها بشكل أو بآخر خاضعة لهذا النظام، فكان ل م د في الجزائر حتمية خاضعة لعاملين، أولهما عامل عالمي، والثاني عامل داخلي، هذان العاملان جعلا الجامعة الجزائرية، وأصحاب القرار أمام أمرين:

- أولهما إتباع النظام بما فيه من محاسن ومساوئ دون النظر في المعطيات الواقعية، والقيام بإسقاط إشعاعي لهذا النظام مثلما أستورد؛
- ثانيهما الامتناع عن تطبيقه، وهذا ما سيجعل الجزائر لا الجامعة في حالات لا يحمد عقباها، منها ما هو تابع لنظام العالم ومنها ما هو خاضع للإصلاحات التربوية فكانت الحتمية الأولى هي المتقبلة.

أو يمكن القول أن ل م د هو نظام للتعليم العالي يرمي إلى بناء الدراسة على ثلاث رتب.

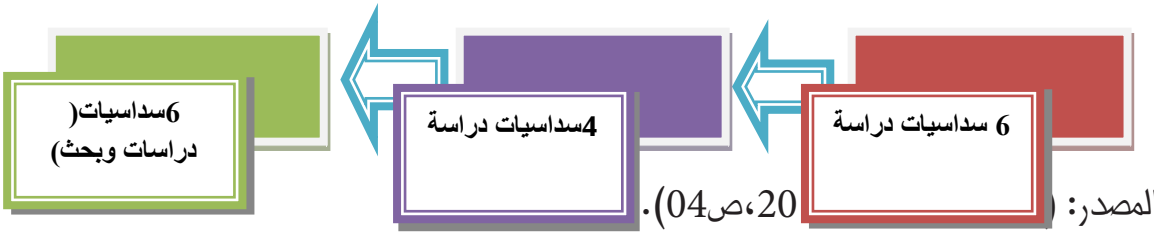

المصدر: (20،ص04).

- ❖ شهادة الليسانس: هي الشهادة الأولى يتم الحصول عليها بعد ثلاث سنوات دراسة أو 06 سداسيات.
- ❖ شهادة الماستر: تُحضر في مدة سنتين بعد الليسانس (04 سداسيات)، وهي مرحلة تعميق المعارف في التخصص المختار.
- ❖ شهادة الدكتوراه: آخر شهادة مخصصة لحامل شهادة الماستر الراغبين في تعميق دراستهم، تُحضر في مخبر أو مركز للبحوث لمدة ثلاث سنوات على الأقل، مع العلم أن شهادة ل م د لها صدى عالمي لشموليتها واتساع استخدامها بين الدول من حيث البرامج والهياكل.

ويعتمد نظام ل م د على خاصيتين هما:

- ❖ التحويل: يعبر عن الإمكانية الممنوحة للطالب لتغيير المسارات التكوينية والجامعات.
- ❖ الاحتفاظ: يمكن للطالب الاحتفاظ بالمواد المتحصل عليها في الوحدات التعليمية في حالة تغيير المسار التكويني أو الجامعات(ضيف و بن يحي،2016،ص04).

ب – أسباب اختيار الجزائر لنظام التعليم العالي ل.م د :

إن نظام LMD جاء كاستجابة للتوجهات العالمية في التعليم العالي، حيث يهدف التطوير إلى تمكين النظام التعليمي من الاستجابة إلى متطلبات الحياة الجديدة، واستيعاب التطورات العلمية، والتكيف مع المستجدات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية، ومواجهة التحديات التي تقف عائقا أمام تطور الفرد والمجتمع وتذليل الصعوبات والتفاعل الإيجابي مع المتغيرات. وقد عرفت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورا كميا لافتا، وما تطور الشبكة الجامعية (60 مؤسسة جامعية موزعة على 41 ولاية) وتزايد تعداد الأساتذة (ما يزيد عن 29000 أستاذ) وتعدادات الطلبة (ما يقارب 902300 طالب من بينهم 43500 مسجل في الماجستير والدكتوراه)، وتخرج أكثر من مليون إطار منذ الاستقلال، إلا مؤشرات دالة على هذا التطور. وقد أدت هذه الظروف إلى جعل الجامعة الجزائرية في منأى عن التحولات العميقة التي تشهدها الجزائر على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية والثقافي.

إن اختيار الجزائر لهذا النظام جاء بعد معاينة و تشخيص معمق لمنظومة التكوين العالي انتهيا إلى:

- وجود اختلال هيكلي تراكم عبر السنين جعل الجامعة الجزائرية لا تؤدي دورها على الأصعدة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية.
- عدم قدرة التكوين العالي على الإستجابة بنجاعة إلى التحديات التي فرضها التطور غير المسبوق للتكنولوجيات و ظاهرة عولمة الاقتصاد و الاتصال.

و أخذا في الاعتبار ما يلي:

- العلاقات الدولية التي فرضت وجود قواسم مشتركة اقتصادية و ثقافية بين أمم العالم.
- التجارب الناجحة التي أثبتت نجاعة اعتماد إصلاحات عميقة في منظومة التكوين تستلهم من نجاحات الآخرين فقد تقرر القيام بإصلاحات تنصرف إلى:

*اعتماد نظام التعليم العالي ل.م.د.

*اعتماد ضمان الجودة.

* تطوير الإهتمام بالبحث العلمي (حميدي و ريحاني،2016،ص 04).

ج – أهداف اعتماد نظام ل م د : يهدف هذا الإصلاح أي نظام ل م د إلى التكفل بالمتطلبات الجديدة الآتية:

*ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي

*تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيواقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة مابين الجامعة وعالم الشغل.

*تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن.

*تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لاسيما منها المتعلقة بالتسامح

واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.

*التفتح أكثر على التطور العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.

*تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنوعها.

*إرساء أسس الحكمة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.

*إنشاء الفضاءات الجامعية الإقليمية والدولية(فضاء مغاربي– أورومتوسطي...)

*تسهيل حركة الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار ومن ثمة تشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.

وعليه كان النظام الجديد (ليسانس، ماستر، دكتوراه، L.M.D)يندرج ضمن هذا المسعى الذي يستجيب لأهداف الإصلاح ويحقق تناغم التعليم الوطني للتعليم العالي مع أنظمة التعليم العالي في العالم(أيمن، 2008 ،ص56).

ثانيا – الجودة في التعليم العالي:

أ- مفهوم جودة التعليم العالي:

أصبح الاهتمام بموضوع الجودة في المؤسسات التعليمية يحضى باهتمام بالغ لدى المعنيين لدوره الكبير في التحسين المستمر، وتعرف الجودة في التعليم على أنها مجموعة المعايير والخصائص التي ينبغي أن تتوفر في جميع عناصر العملية التعليمية، سواء منها ما يتعلق بالمدخلات أو العمليات أو المخرجات والتي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم وتحقيق تلك المعايير من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر المادية والبشرية. فالجودة في التعليم هي عملية استيفاء النظام التعليمي للمعايير والمستويات المتفق عليها لكفاءة النظام التعليمي وفاعليته بمختلف عناصره (المدخلات، العمليات،المخرجات، البيئة) بما يحقق أعلى مستوى من القيمة والكفاءة والفاعلية لكل من أهداف النظام وتوقعات طالبي الخدمة التعليمية(الطلبة ، المجتمع) (الظالمي و آخرون ، 2012،ص150).

وتعرف الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي الجودة على أنها مجموعة من الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر العملية التعليمية و حالتها بما في ذلك كل أبعادها،من مدخلات و عمليات و مخرجات ،وتغذية راجعة و التفاعلات المتواصلة التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المنشودة لمصلحة الجميع.

و تعرف الجودة في التعليم العالي أيضا بأنها الحصول على منتج جيد من خلال تحسين مدخلات العملية التعليمية بوجه عام ،بما تتضمنه من طالب و إدارة مؤسسية و مباني و مرافق و مناخ عام داخل المؤسسة،وتحسين أداء عضو هيئة التدريس و أداء الطالب و أداء المؤسسة،وإجراءات ومرجعيات العملية التعليمية بما يسهم في تحسين مخرجات العملية التعليمية(العنزي و آخرون ، 2012،ص150).

كما تعرف الجودة بأنها جملة من المعايير والخصائص التي ينبغي أن تتوافر لجميع عناصر العملية التعليمية بالجامعة سواء منها ما يتعلق بالمدخلات أو المخرجات التي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم وتتحقق من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية والمادية بالجامعة(العبيدي،2009،ص 02).

ويعرف نواف محمد البادي جودة التعليم العالي بأنها التحسين المستمر للمدخلات والعمليات التي تحقق التحول إلى المخرجات بشكل فعال ، ويعتمد إحداث هذا التحسين على أداء العاملين و المباني و التجهيزات وطرق الأداء بما يؤدي إلى تلقي الطلاب لمخرجات العملية التعليمية بأساليب متضمنة للجودة (البادي، 2010، ص77).

يعرف محمد حسنين العجمي جودة التعليم العالي بأنها:»ثقافة إبداعية يجب أن يتشربها جميع المنتسبين إلى المؤسسة التعليمية،ومضمون هذه الثقافة هو تعزيز التحسينات المستمرة في كافة عناصر المنظومة التعليمية من مدخلات وعمليات و مخرجات و تغذية راجعة،وذلك من خلال جميع العاملين وجميع العمليات وجميع الموارد المتاحة و في جميع الأوقات بهدف الوصول إلى مخرجات تعليمية عالية المستوى».(العجمي ،2007،ص137).

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نصل التعريف التالي:

الجودة في التعليم العالي هي مجموعة من الخصائص و المعايير التي تهدف إلى ضمان التحسين المستمر في كافة جوانب العملية التعليمية داخل الجامعة من مدخلات و عمليات والتي تحقق التحول إلى مخرجات بشكل فعال،وذلك من خلال توفير كل الموارد اللازمة لذلك .

ب – مباديء جودة التعليم العالي:

يتضمن نظام الجودة الشاملة في التعليم الجامعي العديد من المبادئ الواجب التقيد والالتزام بها لتحقيق النجاح في تطبيقها ومن أهمها :

1 –الوعي بمفهوم الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لدى جميع الجهات الإدارية والعملية بالجامعة واقتناعهم في نجاح تنفيذ الجودة الشاملة.

2 –وجود أهداف محددة وواضحة للجامعة، يشارك في وضعها جميع العاملين.

3 –توافر القيادة الفعالة التي تتمكن من تنمية مفهوم وثقافة الجودة لدى العاملين بالجامعة.

4 –التزام إدارة الجامعة بتنمية ثقافة الجودة والحرص على تنفيذ أسسها

5 –تبني فلسفة منع الخطأ، وليس مجرد كشفه والتركيز على تصحيح العمليات.

6 –احترام العاملين في الجامعة، ومراعاة حقوقهم وتلبية رغباتهم

7 –تصميم البرامج التعليمية والمناهج الدراسية، ودراسة احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

8 –تحقيق التكامل بين البرامج التعليمية للأقسام المختلفة على مدى سنوات الدراسة في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا.

9 –وجود قاعدة بيانات متكاملة يتم استخدامها بالشكل الذي يضمن سلامة ما يتخذ من قرارات.

10 –انفتاح الجامعة على البيئة المحيطة بمؤسساتها المختلفة.

11 –تطبيق مبادئ التعليم المستمر، والتدريب المتواصل للعاملين على عمليات الجودة الشاملة وعلى كل جديد.

12 –التركيز على العمل الجماعي، وتحقيق الترابط والتعاون بين الأقسام والنظم الفرعية.

13 –الاعتماد على الرقابة الذاتية والتقويم بدلاً من الرقابة الخارجية.

14–التخلص من الخوف لأنه يقلل من عمليات المبادأة والتجديد والإنتاجية(لزيادات،2007،ص 191).

ج– أهمية تطبيق الجودة في التعليم العالي:أكدت التجارب العالمية و العربية من أن اعتماد الجودة في المجال التعليمي يؤدي إلى أثار محمودة و منها:

1- خفض التكاليف بصورة ملحوظة نتيجة قلة الأخطاء و احتمال إعادة العمل مرة ثانية.

2- زيادة الثقة و التعاون بين المؤسسات التعليمية و المجتمع و زيادة الإنتاجية في أداء الأعمال.

3- تحسين أداء العاملين الذي يعمل على رفع الروح المعنوية للعاملين و خلق الإحساس عندهم بالمشاركة في اتخاذ القرار.

4- رضا العاملين التربويين والمستفيدين (الطلاب) و أسرهم و المجتمع حيث تركز الجودة على حل المشكلات.

5- ضبط النظام الإداري و تطويره في أي مؤسسة تعليمية نتيجة لوضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات بدقة.

6- الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع الجوانب العقلية والاجتماعية النفسية.

7- زيادة كفايات الإداريين و المعلمين و العاملين في المؤسسات الجامعية و رفع مستوى أدائهم.

8- توفير جو من التفاهم و التعاون و العلاقات الإنسانية السليمة بين جميع العاملين في المؤسسة التعليمية.

9- زيادة الوعي و الانتماء نحو المؤسسة من الطلاب و المجتمع المحلي.

10- تطبيق نظام الجودة الشاملة يمنح المؤسسة المزيد من الاحترام و التقدير المحلي و الاعتراف العالمي(المعمري،2017،ص46–45).

د– متطلبات و مراحل تطبيق الجودة في التعليم العالي:

- متطلبات تطبيق الجودة في التعليم العالي:

يستلزم تطبيق الجودة في التعليم العالي عدد من المتطلبات منها مايلي:

1. رسم سياسة الجودة الشاملة في الجامعة من حيث:

تحديد المسؤول عن إقامة الجودة الشاملة و تحديد كيفية مراقبة و مراجعة النظام من قبل الإدارة ، وتحديد المهمات المطلوبة والإجراءات المحددة لكل مهمة ،وتحديد كيفية مراقبة تلك الإجراءات وكيفية تصحيح الفشل

في تنفيذها.

2. تحديد الإجراءات : والتي تشمل المهمات التالية:

التوثيق والتسجيل و تقديم المشورة و تخطيط المناهج وتطويرها وعمليات التقويم و إعداد مواد التعليم ،واختيار وتعيين الموارد البشرية الأكاديمية والإدارية وتطوير مهاراتهم.

3. توضيح ونشر تعليمات العمل : ويجب أن تكون تعليمات العمل واضحة ومفهومة وقابلة للتطبيق.

4. المراجعة :وهي الوسيلة التي يمكن للجامعة أن تتأكد من خلالها من تنفيذ الإجراءات.

5. الإجراء التصحيحي:وهو تصحيح ما تم إغفاله أو ما تم عمله بطريقة غير صحيحة. (أبو الرب وآخرون،2010،ص146).

- مراحل تطبيق الجودة في التعليم العالي: تمر عملية الجودة الشاملة في الجامعات بخمس مراحل أساسية على النحو التالي:

1–مرحلة اقتناع وتبني إدارة المؤسسة التعليمية لفلسفة الجودة الشاملة: وينعكس ذلك ببدء برامج تدريبية لكبار المسئولين تتناول مفهوم النظام وأهميته ومتطلباته والمبادئ التي يستند إليها.

2 –مرحلة التخطيط :وتشمل وضع الخطط التفصيلية للتنفيذ وتحديد متطلبات تطبيق ذلك النظام

3– مرحلة التقويم :وتبدأ ببعض التساؤلات الهامة والتي في ضوء الإجابة عليها تهيئة الأرضية المناسبة للبدء في تطبيق الجودة الشاملة.

4 –مرحلة التنفيذ :وتتضمن اختيار فرق العمل التي سيعهد إليها بعملية التنفيذ، ليتم تدريبهم على أحدث وسائل التدريب المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة.

5 –مرحلة تبادل ونشر الخبرات :حيث يتم استثمار الخبرات والنجاحات التي يتم تحقيقها من تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة(القريوتي والمطيري،2007،ص64).

ثالثا: معوقات تطبيق الجودة في التعليم العالي الجزائري و الحلول المناسبة لها:

أ – الجوانب التي تعيق تطبيق الجودة في التعليم العالي:إن تطبيق نظام الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي قد يكتنفه بعض الصعوبات والتي يمكن التغلب عليها طالما وجدت إدارة فعالة ومتحمسة لهذا النظام ويمكن تلخيص أهم المعوقات في أربع قضايا رئيسية هي:

القضايا المتعلقة بالنظام التعليمي بشكل عام:

1–عدم توظيف المفاهيم الاقتصادية على العملية التعليمية.

2–عدم التنسيق بين نظامي التعليم العام والعالي.

3–البعد عن التخطيط الاستراتيجي والاكتفاء بالتخطيط قصير الأجل.

4–المركزية في رسم السياسة التربوية وصنع القرار التربوي.

5–ضعف بنية نظم المعلومات في القطاع التربوي

6 –قصور المناهج و طرائق التعليم : تتميز هذه المناهج بالقصور في محتواها و أساليب تقويمها و نقص وسائلها التعليمية وتعتمد على طرائق التعليم التي تقوم على الحفظ و التلقين.

القضايا المتعلقة بالهيئات التعليمية العليا ومؤسساتها التربوية:

1–قلة التزام القيادة في المؤسسة التعليمية بالجودة حيث يقارن العاملون بين ما يقوله مديرهم وما يفعله.

2–عدم وجود أسس أو معايير لقياس الجودة تشمل المخرجات و المدخلات التعليمية.

3–البدء في تطبيق إدارة الجودة الشاملة قبل تهيئة المناخ المناسب للتطبيق وتعجل النتائج.

4–استخدام الإحصائيات بطريقة غير سليمة في تحليل البيانات وبالتالي الوصول إلى نتائج خاطئة.

5–عدم إعطاء أهمية كافية لعملية قياس وتقويم الأداء.

6–مقاومة التغيير و التطوير بسبب النقص في ثقافة الجودة لدى المديرين و العاملين في المؤسسة.

7 –تخوف بعض العاملين من تحمل المسؤولية إزاء معايير حديثة غير مألوفة لديهم.

8–عدم إقامة دورات تدريبية لمديري المؤسسات لترسيخ مفهوم علم اقتصاديات التعليم.

9 –تمسك المعلمين بالأساليب التقليدية في التدريس.

- القضايا المتعلقة بالطلبة:

1–الكثافة الطلابية.

2–استمرار غالبية المؤسسات التعليمية في استخدام طرق التعليم التقليدية كالتركيز على الحفظ والتلقين وقلة استخدام التقنية واستراتيجيات التعلم الحديثة وتوظيفها في التدريس وإغفال استخدام التعلم الذاتي.

- القضايا المتصلة بالنظام المالي والتمويل : يمكن تلخيصها كما يلي:

1–استمرار الاعتماد بشكل كبير على الحكومة كمصدر رئيسي لتمويل التعليم ومحدودية البدائل الأخرى.

2–حاجة نظام التعليم إلى وجود منهج منتظم لتوزيع الموارد على المؤسسات في جميع المناطق بشكل متوازن.

3–ضعف النظام المالي و المعلوماتي، فتطبيق الجودة يتطلب موارد مالية لقاء تدريب العاملين في مجال الجودة (يزيد، 2012، ص58–57).

ب – عقبات تطبيق الجودة الشاملة في نظام ل م د : من أهم العقبات تطبيق الجودة الشاملة في نظام ل م د :

- التركيز على الأرباح قصيرة المدى.
- عدم وجود استقرار في الهدف.
- إدارة المؤسسة بالأرقام والزيادات الهامشية، مع إغفال كثير من الاعتبارات الواجبة.
- زيادة التكاليف.
- التركيز على تقييم الإدارة.

- الأمل في الشعارات لتحسين الجودة.
- التدريب غير علمي.
- الشعور بأن الآلات الجديدة فقط تؤدي إلى التحسين.
- انخفاض مستوى التعليم.

▪ هناك معوقات تتعلق بالقيادة الفعالة وهي:

- عدم وجود قيادة فعالة.
- وجود قصور في وسائل الاتصال المختلفة.
- عدم استخدام الحوافز.
- عدم إتاحة الفرصة للعاملين للمشاركة في اتخاذ القرارات.
- عدم الاهتمام بالجوانب الإنسانية.
- عدم التشجيع على الابتكار والتطوير.
- عدم حل المشكلات والصراعات بصفة مستمرة وسريعة.
- عدم الاهتمام بالاقتراحات
- عدم استخدام مبدأ التفويض للسلطات.
- عدم متابعة تفاصيل الأعمال التنفيذية.

▪ هناك كذلك معوقات ترتبط بالتطوير والتحسين الدائم:

- وجود قصور في مستوى الخدمة من المنظور الجودة الشاملة.
- عدم إحداث تغيير من حيث أسلوب العمل والإضاءة.
- عدم إدخال الحاسب الآلي في الإدارة وإضافة أجهزة جديدة وعدم توفر الميزانية المناسبة.

▪ ومن المعوقات التي تتعلق بالإمكانات البشرية:

- عدم وجود سياسة فعالة لاختيار العاملين.
- عدم توفر المؤهل العلمي المناسب.
- عدم وجود مدرسين ومنفذين أكفاء.
- عدم إتباع نظام الحوافز.
- إهمال الاشتراطات الصحية المقررة.

▪ أما المعوقات التي ترتبط بالإمكانات المادية:

عدم كفاية الميزانية.

عدم وجود أساليب وطرق جديدة لتسويق الخدمات المقدمة.

قصور في الأدوات والمرافق في المؤسسة.

- والمعوقات التي تتعلق بإمكانات المعلومات:

- قصور في إمكانات المعلومات من خبرة العاملين وكفاءتهم.
- عدم الاهتمام بالرأي العام للعاملين في المشكلات التي تعترضهم.
- عدم توفر الثقة من المستفيدين للإدارة(مداحي وبربار،2015،ص17-16).

ج -التصور المقترح لتطبيق الجودة الشاملة بالمؤسسات الجامعية الجزائرية:

إن استمرار التدهور المضطرد في نوعية التعليم و التكوين في الجزائر، و تدني قدرة المنظومة التربوية على توفير متطلبات التنمية، ينذران بعواقب وخيمة على صعيد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في جزائر الألفية الثالثة، و لذلك فإن الإصلاح بات أكثر من مسألة ملحة شرط أن يكون إصلاحا شاملا و مستمرا يراعى فيه التوجه الاستراتيجي التالي:

إنشاء وحدة للجودة في كل جامعة و مركز جامعي جزائري: لقد ارتأت الكثير من الدول أن تعمد إلى آلية للحفاظ على النوعية ومن أجل ذلك أنشئت هيئات سمي بعضها هيئة اعتماد والبعض الأخر سمي هيئة تقييم ،الاعتماد الجامعي هو شهادة تمنح لمؤسسة تعليم عال تؤمن معايير محددة لجودة التعليم العالي، وقد تختلف معايير الاعتماد من بلد إلى بلد أو من مؤسسة لمؤسسة لكن جميعها متفق علي أهداف الاعتماد وهي:

1-المساهمة إلى جانب آليات أخرى في تعزيز النوعية في التعميم العالي.

2-التأكد من أن الطلبة وأرباب العمل والأهل لديهم وصول إلى المعلومات التي تبين كيفية حصول الطلبة على شهاداتهم بموجب معايير أكاديمية نوعية.

3-خلق معايير للتقييم الداخلي في المؤسسات.

4-التأكد من أنه لدى وجود أي نقص في الالتزام بمعايير الجودة تتخذ إجراءات لتحسين الوضع.

5-تدعيم اللامركزية كي يتم تحقيق فاعلية أكبر في أداء المهمات، وشيوع نوع من الرضا عن العمل في نفوس العاملين مما يدفعهم إلى المزيد من الجهد لتحقيق الأهداف.

6-تعديل الهيكل التنظيمي الجامعي بطريقة تُحدد وظائف ومسؤولية جهاز الجودة الشاملة، وطريقة ونوعية وأساليب التدريب المطلوب للفريق والذي يعتمد بشكل رئيس على الابتكار والتجديد.

7-التركيز على النوعية أكثر من الكمية بالنسبة للطلاب مع جعل التنافس بين المؤسسات التعليمية لا يقتصر على جلب أكبر عدد من الطلاب، بل بجودة الطالب ونوعيته وقدرته على إحداث التطور المستقبلي في المجتمع،باعتبار أن المجتمع لا ينمو ولا يتطور إذا كانت الجامعات والمؤسسات التعليمية لا ينتج عنها طلاب ذوي النوعية المطلوبة.

8-الاعتماد على كوادر قيادية فاعلة في العمل الإداري، مستخدمة أساليب حديثة في الاتصال والتواصل، وإقامة

علاقات إنسانية تشجع عمى العمل مع تزايد دافعية جميع الأفراد نحو التطوير المجتمعي.

9-أن تشجع مراكز البحث العلمي في الجامعات طلاب الدراسات العليا على دراسة مميزات وعيوب الجودة الشاملة مع إمكانية تطبيقها في المؤسسات التعليمية بشكل صحيح.

10- إنشاء مركز أو معهد لجودة الشاملة تابع لوزارة التعميم العالي يقوم بعمليات التطوير والتنفيذ والتقويم مع إمداد المؤسسات التعليمية بالخبرة المطلوبة لمساعدة المجتمع ومؤسساته

11-عقد اللقاءات والندوات عن ثقافة الجودة الشاملة ودورها في تنمية المجتمع سواء أكان ذلك في وسائل الإعلام أو المساجد أو المؤسسات الأخرى ذات العلاقة، مع إقامة المزيد من المؤتمرات حول هذا المفهوم(بوزيان، 2012، ص33-32).

د - مكاسب تطبيق الجودة في الجامعة الجزائرية:

بتبني الجامعة الجزائرية لنظام الجودة الشاملة ستتمكن من معالجة الاختلالات التي نعاني منها حاليا و تحقيقها لمجموعة من المكاسب نذكر منها:

1-زيادة رضا العملاء الخارجين سواء من ناحية رضا الطلبة على جودة الخدمة التعليمية المقدمة لهم أو رضا المجتمع(أولياء وكل من لديه صلة بالطالب)عن مستوى المعرفة التي توصل إليها أو من ناحية لرضا سوق العمل عن كفاءة و فاعلية مخرجات التعليم العالي.

2- زيادة النصيب السوقي لمؤسسات التعليم العالي في سوق العمل الداخلي و الخارجي .

3- تساعد في تركيز جهود هذه المؤسسات على إتباع الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل الذي تخدمه.

4- إيجاد مجموعة موحدة من الهياكل التنظيمية التي تركز على جودة التعليم العالي و التي تؤدي إلى المزيد من الضبط فيها.

5- تؤدي إلى تقويم الأداء و إزالة جميع الجوانب غير المنتجة في النظام التعليمي وتطوير معايير قياس الأداء (الترتوري و جويحان،2006 ،ص80).

خاتمة :

عرفت الجامعة الجزائرية عدة محاولات للإصلاح و التعديل منذ استقلال الجزائر ،و قد كانت في كل مرحلة من مراحل الإصلاح تسعى جاهدة لإيجاد مكانة للتعليم العالي الجزائري مع مختلف الجامعات العالمية،و هذا ما حاولت إثباته من خلال تبني نظام تعليمي معتمد من طرف دول متقدمة و الذي يتمثل في نظام ل م د.

فمنذ تبني الجزائر لنظام ل م د سنة 2004 واجه العديد من العراقيل و العقبات خاصة في مجال الجودة و تطبيقها والتي تعد جوهر هذا النظام خاصة من خلال إنشاء الوزارة الوصية لخلايا ضمان الجودة على مستوى الوزارة ومختلف الجامعات و التي حاولت نشر ثقافة الجودة و لكن عدم وعي المسؤولين و مختلف مكونات نظام التعليم العالي بها حال دون تحقيقها على أرض الواقع ،إضافة إلى عدم وجود سياسة فعالة لاختيار العاملين وعدم

وجود قاعدة للبيانات و المعلومات على مستوى الكليات، و كذا قلة الميزانية المخصصة لهذا القطاع .

و بالرغم من ذلك فقد حققت الجزائر قفزة نوعية في التعليم العالي و ذلك من خلال ضمانها لتكوين قصير المدى للطالب و بكم معتبر من المعلومات و المكتسبات التي تؤهله للتخرج في أقصر مدة و برصيد معرفي يجعله كفؤ في مجال عمله ،بالإضافة إلى تزويد الجامعات بالأساتذة في مدة زمنية قصيرة بعد أن كان الحصول على شهادة الدكتوراه يتطلب سنوات كثيرة، وكذا الانفتاح على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي من خلال مراعاة حاجات سوق العمل و تزويدها بالرأسمال البشري الكفؤ.

فنظام ل م د منح الجامعة الجزائرية عدة مكتسبات و لعل أهم هذه المكتسبات جعل الشهادات الجامعية الجزائرية عالمية و معترف بها في مختلف دول العالم.

قائمة المراجع:

1. أبو الرب عماد ،ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي(بحوث ودراسات)،الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2010.
2. البادي نواف محمد، الجودة الشاملة في التعليم و تطبيقات الايزو ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن،2010.
3. الترتوري محمد عوض وجويحان أغادير عرفات ، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،الأردن،2006.
4. الزيادات مجيد، إدارة الجودة الشاملة تطبيقات في الصناعة والتعليم، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان ، الأردن،.2007
5. الظالمي محسن و آخرون ،قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات و بعض مؤسسات سوق العمل–دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط،مجلة الإدارة و الاقتصاد ،كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،العراق،العدد 90، 2012.
6. العبيدي سيلان جبران،ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي حول:الموائمة بين مخرجات التعليم العالي و حاجات المجتمع في الوطن العربي،بيروت ،لبنان ،09–06 ديسمبر 2009.
7. العجمي محمد حسنين،الاعتماد وضمان الجودة الشاملة لمدارس التعليم الثانوي العام،دار الجامعة الجديدة ،بدون طبعة،الاسكندرية ،مصر،2007.
8. العنزي عطا الله بن فاحس و آخرون ،متطلبات ضمان الجودة الشاملة لبرامج كلية التربية والآداب بجامعة الحدود الشمالية، مجلة العلوم التربوية،معهد الدراسات التربوية،جامعة القاهرة مصر،العدد الثالث ،الجزء

الثاني،يوليو 2014.
9. القريوتي محمد و المطيري يوسف،دارة الجودة الشاملة للعملية التربوية في جامعة الكويت من منظور أعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد والإدارة)، المجلد 21،العدد 1،جدة ،السعودية،2007.
10. المعمري فهد صالح مغربه،تقييم الأداء الأكاديمي بكلية التربية و الألسن عمران في الحمهوية اليمنية وفقا لبعض متطلبات الجودة الشاملة ،المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،جامعة العلوم و التكنولوجيا،صنعاء ،اليمن، المجلد 10،العدد27، 2017.
11. أيمن يوسف، تطور التعليم العالي–الإصلاح والأفاق السياسية–دراسة ميدانية لمجموعة من الأساتذة بجامعة بن يوسف بن خدة بالجزائر العاصمة، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2008.
12. بوزيان راضية،متطلبات تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي و معوقاتها–مقاربة سوسيولوجية،مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار،عنابة،الجزائر، العدد32، ديسمبر 2012.
13. حميدي عبد الرزاق و ريحاني أمال،علاقة الجامعة الجزائرية بمحيطها في ظل نظام ل م د ، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الوطني حول: " نظام "ل.م.د" آلياته، وسبل تحقيق أهدافه"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة آكلي محند أولحاج البويرة – الجزائر ،يوم 18–17 فيفري 2016.
14. ضيف أحمد و بن يحي نسيمة، معوقات وتحديات تطبيق نظام LMD في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الوطني حول: " نظام "ل.م.د" آلياته، وسبل تحقيق أهدافه"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة آكلي محند أولحاج البويرة – الجزائر ،يومي 18–17 فيفري 2016.
15. مداحي محمد و بربار نورالدين،تطبيق نظام ل.م.د كآلية من آليات تحسين جودة التعليم العالي على مستوى الجامعات الجزائرية.،ورقة مقدمة لفعاليات الملتقى الوطني حول: نظام ل.م.د ،آلياته، وسبل تحقيق أهدافه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر ،يوم 17 فيفري 2015.
16. يزيد قادة،واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية–دراسة تطبيقية على متوسطات ولاية سعيدة،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان،2012.